يا صاحبَ القُبَّةِ البَيضاءِ في النَّجَـفِ
مَن زارَ قَبرُكَ واسْتَشفى لَدَيكَ شُفِي
زوروا أَبا الحَسَنِ الهادي لَعَلَّكُـــمُ
تُحظَون بالأجرِ والإقبالِ والزُّلَف
زوروا لِمَن تُسْمَعُ النَّجوى لَديهِ فَمَنْ
يَزرهُ بالقَبرِ مَلهوفاً لَديهِ كُفِـــي
إذا وَصَلْ فَاحْرِمْ قَبْلَ تَدْخُلَهُ
مُلَبِّيـاً وإسْعَ سَعْياً حَولَهُ وطُـفِ
حَتَّى إذا طِفْـــتَ سَبْعاً حَولَ قُبَّتِهِ
تأَمَّـلْ البابَ تَلْقى وَجْهَهُ فَقِـــفِ
وقُل سَلامٌ من اللهِ الســـلامِ على
أَهـلِ السلامِ وَأهلِ العلمِ والشـرَفِ

وقائع مؤتمر السنوي الخامس

نحو ستراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والأجتماعية

الاربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١

مجلة القبة البيضاء
مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن
دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

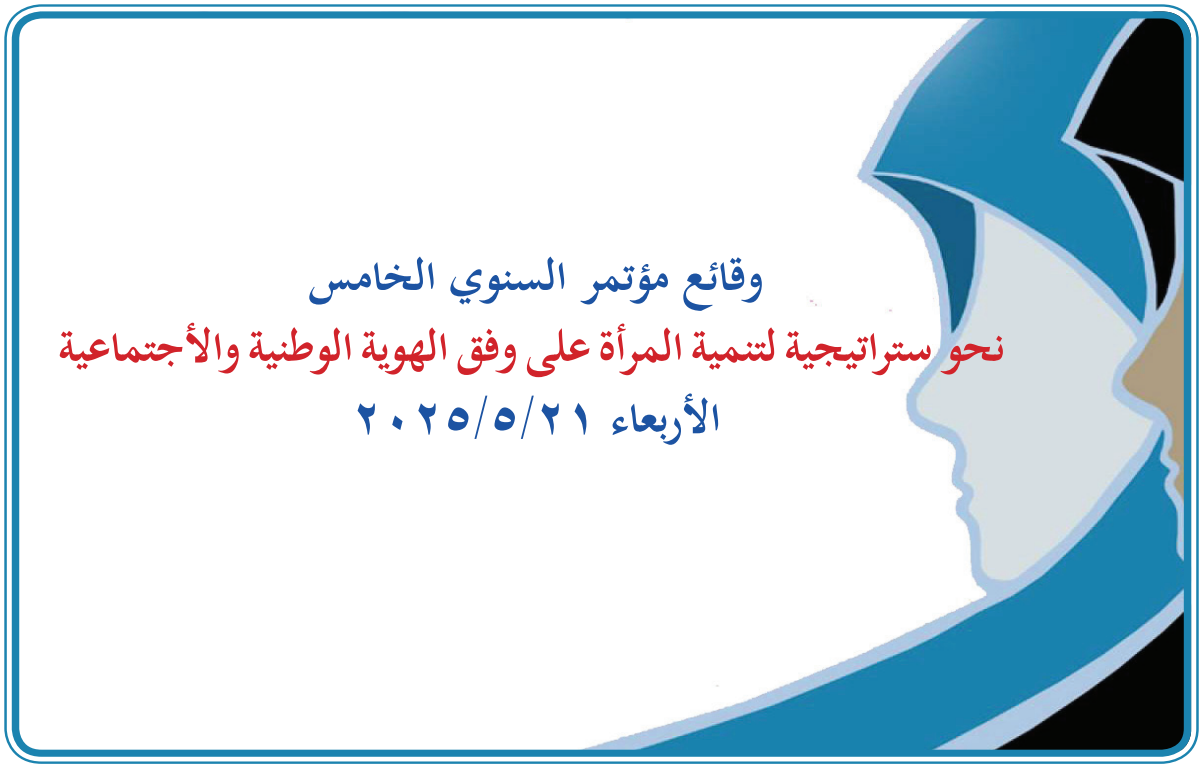

وقائع مؤتمر السنوي الخامس

نحو ستراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والأجتماعية

الأربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١

وقائع مؤتمر السنوي الخامس

نحو ستراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والأجتماعية

الاربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١

رئيس التحرير

أ . د . سامي حمود الحاج جاسم

التخصص/تاريخ إسلامي

الجامعة المستنصرية/ كلية التربية

مدير التحرير

حسين علي محمّد حسن

التخصص/لغة عربية وآدابها

دائرة البحوث والدراسات/ديوان الوقف الشعي

هيأة التحرير

أ . د . علي عبد كنو

التخصص / علوم قرءان /تفسير

جامعة ديالى / كليةالعلوم الإسلامية

أ . د . علي عطية شرقي

التخصص/ تاريخ إسلامي

جامعة بغداد/ كلية التربية ابن رشد

أ . م . د . عقيل عباس الريكان

التخصص/ علوم قرءان تفسير

الجامعة المستنصرية/ كليةالتربية الأساسية

أ . م . د.أحمد عبد خضير

التخصص/ فلسفة

الجامعة المستنصرية / كليةالآداب

م.د. نوزاد صفر بخش

التخصص/ أصول الدين

جامعة بغداد/ كلية العلوم الإسلامية

أ.م . د . طارق عودة مري

التخصص/ تاريخ إسلامي

جامعة بغداد/ كلية العلوم الإسلامية

هيأة التحرير من خارج العراق

أ . د . مها خير بك ناصر

الجامعة اللبنانية / لبنان/لغة عربية..لغة

أ . د . محمّد خاقاني

جامعة اصفهان / إيران / لغة عربية..لغة

أ . د . خولة خمري

جامعة محمّد الشريف / الجزائر /حضارة وآديان..أديان

أ . د . نور الدين أبو لحية

جامعة باتنة / كلية العلوم الإسلامية / الجزائر

علوم قرءان/ تفسير

المشرف العام

عمار موسى طاهر الموسوي

مدير عام دائرة البحوث والدراسات

الترجمة

أ . م . د .رافد سامي مجيد

التخصص/ لغة إنكليزية

جامعة الإمام الصادق(عليه السلام)كلية الآداب

التدقيق اللغوي

أ . م . د .علي عبدالوهاب عباس

التخصص / اللغة والنحو

الجامعة المستنصرية/كليةالتربية الأساسية

وقائع مؤتمر السنوي الخامس

نحو ستراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والأجتماعية

الاربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١

العنوان الموقعي

مجلة القبة البيضاء

جمهورية العراق

بغداد /باب المعظم

مقابل وزارة الصحة

دائرة البحوث والدراسات

الاتصالات

مدير التحرير

٠٧٧٣٩١٨٣٧٦١

صندوق البريد / ٣٣٠٠١

الرقم المعياري الدولي

ISSN3005_5830

رقم الإيداع

في دار الكتب والوثائق(١١٢٧)

لسنة ٢٠٢٣

البريد الالكتروني

إيميل

off reserch@sed.gov.iq

hus65in@gmail.com

IRAQI Academic Scientific Journals

الرقم المعياري الدولي

(3005-5830)

دليل المؤلف .....

١–أن يتسم البحث بالأصالة والجدّة والقيمة العلمية والمعرفية الكبيرة وسلامة اللغة ودقة التوثيق.

٢– أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:

أ. عنوان البحث باللغة العربية .

ب . اسم الباحث باللغة العربي، ودرجته العلمية وشهادته.

ت . بريد الباحث الإلكتروني.

ث . ملخصان: أحدهما باللغةِ العربية والآخر باللغةِ الإنكليزية.

ج . تدرج مفاتيح الكلمات باللغة العربية بعد الملخص العربي.

٣–أن يكونَ مطبوعًا على الحاسوب بنظام(office Word) ٢٠٠٧ أو ٢٠١٠) وعلى قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد فقط (أي لا يُجزَّأ البحث بأكثر من ملف على القرص) وتُزوَّد هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية وتوضع الرسوم أو الأشكال، إن وُجِدت، في مكانِها منَ البحثِ، على أن تكونَ صالحةً مِنَ الناحيةِ الفنيَّة للطباعة.

٤–أن لا يزيدَ عدد صفحات البحث على (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A4).

٥. يلتزم الباحث في ترتيب وتنسيق المصادر على الصغة APA

٦–أن يلتزم الباحث بدفعِ أُجُور النشر المحدَّدة البالغة (٧٥،٠٠٠) خمسة وسبعين ألف دينار عراقيّ، أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية.

٧–أن يكونَ البحثُ خاليًا مِنَ الأخطاءِ اللغوية والنحوية والإملائيَّة.

٨–أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامِها على النحو الآتي:

أ. اللغة العربية: نوع الخط (Arabic Simplified) وحجم الخط (١٤) للمتن.

ب . اللغة الإنكليزية: نوع الخط (Times New Roman) عناوين البحث (١٦). والملخصات (١٢)

أما فقرات البحث الأخرى؛ فبحجم (١٤) .

٩–أن تكونَ هوامش البحثِ بالنظام الأكتروني(تعليقات ختامية) في نهاية البحث. بحجم ١٢ .

١٠–تكون مسافة الحواشي الجانبية (٢,٥٤) سم،والمسافة بين الأسطر (١) .

١١–في حال استعمال برنامج مصحف المدينة للآيات القرآنية يتحمل الباحث ظهور هذه الآيات المباركة بالشكل الصحيح من عدمه، لذا يفضّل النسخ من المصحف الالكتروني المتوافر على شبكة الانترنيت.

١٢–يبلَّغ الباحث بقرارِ صلاحيَّة النشر أو عدمها في مدَّةٍ لا تتجاوز شهرين من تاريخ وصولهِ إلى هيأةِ التحرير.

١٣–يلتزمُ الباحث بإجراءِ تعديلات المحكّمين على بحثهِ وفق التقارير المرسلة إليهِ وموافاةِ المجلة بنسخةٍ مُعدَّلةٍ في مدَّةٍ لا تتجاوزُ (١٥) خمسة عشر يومًا.

١٤–لا يحق للباحث المطالبة بمتطلبات البحث كافة بعد مرور سنة من تاريخ النشر.

١٥–لاتعاد البحوث الى أصحابها سواء قُبلت أم لم تُقبل.

١٦–تكون مصادر البحث وهوامشه في نهاية البحث، مع كتابة معلومات المصدر عندما يرد لأول مرة.

١٧–يخضع البحث للتقويم السري من ثلاثة خبراء لبيان صلاحيته للنشر.

١٨–يشترط على طلبة الدراسات العليا فضلاً عن الشروط السابقة جلب ما يثبت موافقة الأستاذ المشرف على البحث وفق النموذج المعتمد في المجلة.

١٩–يحصل الباحث على مستل واحد لبحثه، ونسخة من المجلة، وإذا رغب في الحصول على نسخة أخرى فعليه شراؤها بسعر (١٥) ألف دينار.

٢٠–تعبر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.

٢١–ترسل البحوث إلى مقر المجلة – دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي بغداد – باب المعظم)

أو البريد الإلكترونيّ:(hus65in@Gmail.com) (off reserch@sed.gov.iq) بعد دفع الأجور في مقر المجلة

٢٢–لا تلتزمُ المجلة بنشر البحوث التي تُخلُّ بشرطٍ من هذهِ الشروط .

محتوى: وقائع المؤتمر السنوي الخامس نحو ستراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والأجتماعية

ت	اسم المؤلف واللقب العلمي	عنوان البحث	ص
١	أ. د. محمد حسين علوان	حرية المرأة وخيارات التنمية المستدامة	١٤
٢	أ.د منى جلال عواد	التنمية المستدامة نحو تمكين اقتصادي افضل للمراة رؤية في الهدف الثامن العمل اللائق ونمو الاقتصاد	٤٠
٣	أ.د. عذراء إسماعيل زيدان	المرأة وقوة الكلمة: استراتيجيات مقاومة خطاب الكراهية في الفضاء الرقمي	٥٤
٤	أ. د. سميرة حسن عطية أ.م. د. غصون مزهر حسين أ.م.د. لمياء حسين	الاستراتيجيات الفاعلة لتمكين المرأة القيادية في المجتمع العراقي	٦٦
٥	أ.م. د. صبا حسين	الهوية الوطنية للمرأة العراقية ومفهومها وتحديات تفعيلها وسبل تعزيزها في المجتمع	٧٦
٦	أ.م .د. مؤيد حامد الجُميلي م. م. سجا عبد الرضا كاظم	تحديات النساء العاملات في القطاع الصحي في ظل جائحة كورونا Covid-19	٨٤
٧	أ.م. د. خالد كاظم عودة م.د. أكرم حياوي طعمه	المساهمة النسائية في حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة في العراق وفقاً لأحكام قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة٢٠٠٩	١٠٤
٨	أ.م.د. زينب عبدالمهدي نعمة	دور المرأة العراقية في تعزيز الهوية الوطنية	١١٢
٩	أ.م.د. سـنان صلاح رشيد	المرأة في أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠z	١٢٤
١٠	م.د.ايمان جواد عبد الكاظم م.م.رغد حماد رجه	تمكين المرأه وتعزيز القيادة السياسيه ودورها في صنع القرار السياسي	١٣٦
١١	م.د. نبراس المعموري	حرية المرأة وخيارات التنمية المستدامة	١٤٦
١٢	م.د لارا حسن عبدالله	دور المرأة في الدبلوماسية الوقائية	١٦٤
١٣	م. د. سرمد جاسم محمد الخزرجي م. د.عادل لحميدي م.د.هيثم فيصل علي الاحبابي	رؤى نظرية لماهية المواطنة في ظل الممارسات القيمية دراسة سوسيولوجية	١٨٠
١٤	أ.م.د.حسين صالح الربيعي	الابعاد التاريخية للمرأة بين القوانين والأعراف في الفكر الاسلامي	١٩٠
١٥	م. م زينب سلمان سبع	دور المرأة العراقية في النهضة الثقافية والاجتماعيةعبر العصور	٢٠٤
١٦	م: جولان حسين خليل	المرأة والعمل الانساني سلوك المساعدة في التبرع بالدم	٢١٤
١٧	م.م. لمى كريم خضير	التحديات وممارسات العنف التي تواجهها المرأة العراقية وموقف السياسات والتشريعات القانونية منها	٢٢٦
١٨	م.م. سلمى عبد الرحيم عبد الحسن	دور المراة في تعزيز الهوية الوطنية وبناء القيم وتنميتها في المجتمع	٢٤٠
١٩	م.م. بنين سعد صافي	حرية المرأة وخيارات التنمية المستدامة أنموذجًا	٢٥٠
٢٠	م.م. ايمان عماد أحمد الفراجي م. د. علي محمد محمود خلف	أهمية التعليم في تعزيز دور وقدرات المرأة في القيم الوطنية والاجتماعية	٢٦٠
٢١	م.م زينب محمد خلف	دور المراكز البحثية في دعم القضايا الأجتماعية	٢٦٦
٢٢	م.م زينب حسين شاكر	دور المرأة العراقية في المشاركة السياسية والقيادية	٢٨٠
٢٣	م. م بيداء عبدالله ابحيت	المعوقات الاجتماعية التي تواجه رائدات الأعمال والمهن الحرة (دراسة ميدانية في مدينة بغداد)	٢٩٠
٢٤	الباحثة: آية علي صبر	الأسس العلمية لتعزيز مشاركة المرأة في المناصب القيادية دراسة استكشافيةفي مجالات السياسة الاقتصاد، والتنمية الاجتماعية	٣٠٢
٢٥	م.م. مريم بشير حسن	التحديات والفرص أمام المرأة العراقية في تولي المناصب القيادية: منظور علمي	٣١٤

وقائع مؤتمر السنوي الخامس

نحو ستراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والأجتماعية

الأربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١

بسم الله الرحمن الرحيم

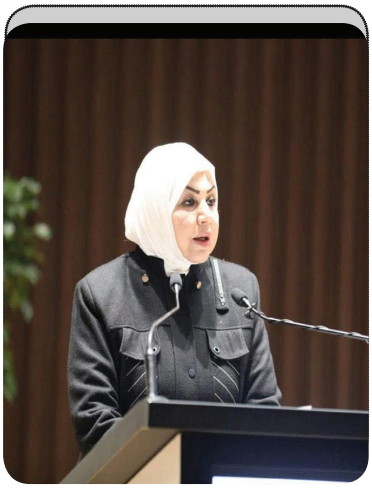

أ.د. عذراء أسماعيل زيدان

جامعة بغداد/ مديرة مركز دراسات المرأة

تُعدّ مؤتمرات العلوم الإنسانية والاجتماعية محفل علمي لتبادل الافكار والرؤى حول توظيف العلوم الإنسانية لخدمة المجتمع وهذا جانب اعتمده المركز الريادي المتخصص في قضايا المرأة من خلال أقسامه العلمية المتخصصة قسم بناء وتمكين القدرات، وقسم السياسات والتشريعات ، وقسم بحوث المجتمع الدولي إذ ينتج أبحاث تعالج قضايا المرأة حسب توجهات الأقسام العلميّة والأحداث.

جاء المؤتمر ليتناول مفردة مهمة ألا وهي:«الهوية الوطنية»إذ تُعدّ الهوية الوطنية للمرأة العراقية جزءًا أساسيًا من«الهوية الوطنية العراقية» ككل، وتتجسد في دورها الفعال في بناء المجتمع والمساهمة في مختلف المجالات، مع الحفاظ على قيمها وتقاليدها الأصيلة.

أن دور المرأة في بناء الهوية الوطنية:تتمثل في:

- التربية والتنشئة: تلعب المرأة دورًا محوريًا في تربية الأجيال القادمة وغرس قيم الانتماء للوطن وحبّه والاعتزاز بهويته
- المشاركة في الحياة العامة: تساهم المرأة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما يعزز دورها في بناء مجتمع متماسك ومزدهر
- الحفاظ على التراث والتقاليد: تعتبر المرأة حارسة للهوية الوطنية من خلال الحفاظ على العادات والتقاليد والقيم الأصيلة ونقلها للأجيال القادمة.
- التأثير في صنع القرار: يجب إشراك المرأة في صنع القرار على جميع المستويات لضمان تمثيل فعال لمصالحها ومصالح المجتمع ككل.

أثر الهوية الوطنية في بناء مجتمع قوي:

- الوحدة الوطنية: تعتبر الهوية الوطنية أساسًا للوحدة الوطنية والتلاحم بين مختلف مكونات المجتمع.
- التنمية المستدامة: تساهم الهوية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال توحيد الجهود وتعزيز الانتماء للوطن.
- الأمن والاستقرار: تعتبر الهوية الوطنية عاملًا مهمًا في تحقيق الأمن والاستقرار من خلال تعزيز قيم التعايش والتسامح.

إن تمكين المرأة العراقية وتعزيز دورها في المجتمع هو استثمار في بناء مجتمع قوي ومتماسك ومزدهر. إن تضافر جهود الجميع من أجل تحقيق المساواة والعدالة للمرأة هو مسؤولية وطنية وأخلاقية.

وقائع مؤتمر السنوي الخامس

نحو ستراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والأجتماعية

الأربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١

البيان الختامي

نحو استراتيجية لتنمية المرأة يضع توصيات لتحقيق تمكين المرأة من خلال دمج قضاياها في السياسات والخطط التنموية، وتفعيل التشريعات الوطنية لحقوقها، وتعزيز مشاركتها في مواقع صنع القرار، وزيادة تمثيلها في القوى العاملة ومواقع صنع القرار.

مكونات الاستراتيجية والتوصيات:

دمج قضايا المرأة في السياسات والخطط:

–يجب أن يتم دمج قضايا المرأة في السياسات والخطط التنموية الوطنية بشكل فعّال وممنهج.

تفعيل التشريعات الوطنية:

–يتطلب الأمر تفعيل التشريعات الوطنية التي تدعم حقوق المرأة ومتابعة تنفيذها على أرض الواقع.

تعزيز مشاركة النساء في صنع القرار:

–تُشجع على تعزيز مشاركة النساء في مواقع صنع القرار على كافة المستويات، بما في ذلك المستوى السياسي والإداري.

حماية المرأة من العنف:

–من الضروري سن تشريعات توفر المزيد من الحماية للمرأة ضد العنف، وفقًا لـ[Facebook].

زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة:

–تهدف الاستراتيجية إلى زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة وتمهيد الطريق لمزيد من التمثيل في مختلف القطاعات.

الدعم الأممي:

–تلتزم الأمم المتحدة بتقديم كل الدعم للمؤسسات العراقية لتعزيز حقوق المرأة والفتيات وضمان حمايتهن وتمكينهن والمساهمة في تشكيل مستقبل الأم

مركز دراسات المرأة

Woman's Studies Center

وقائع مؤتمر السنوي الخامس

نحو ستراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والأجتماعية

الاربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١

منهاج مؤتمر مركز دراسات المرأة
"نحو ستراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والأجتماعية"
الاربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١
رئيس الجلسة ا.م.د. لمياء عدنان عبد / جامعة الفلوجة
مقرر الجلسة : م.د. لارا حسن عبد الله

الافتتاح بقراءة سورة من القرآن الكريم
النشيد الوطني و قراءة سورة الفاتحة حداداً على ارواح شهدائنا الابرار
كلمة السيد رئيس جامعة بغداد الاستاذ الدكتور بهاء إبراهيم انصاف المحترم
كلمة السيدة مديرة المركز الاستاذ الدكتورة عذراء اسماعيل زيدان المحترمة
كلمة وزارة التربية
بدء جلسات المؤتمر ولكل باحث ١٠ دقائق
ا.د عذراء اسماعيل زيدان قوة الكلمة استراتيجيات مقارمة خطاب الكراهية في الفضاء الرقمي جامعة بغداد/ مديرة مركز دراسات المرأة
ا.د محمد حسين علوان حرية المرأة وخيارات التنمية المستدامة جامعة القادسية/ كلية الآداب.
ا.د منى جلال عواد التنمية المستدامة نحو تمكين اقتصادي افضل للمرأة جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية.
ا.د سميرة حسن عطيه الاستراتيجيات الفاعلة لتمكين المرأة القيادية في المجتمع العراقي. الجامعة المستنصرية/ كلية التربية.
ا.م.د غصون مزهر حسين الجامعة المستنصرية/ كلية الآداب.
ا.م.د لمياء حسين موله الجامعة التقنية الوسطى/ معهد الرصافة.
ا.م.د حسين صالح الربيعي الأبعاد التأريخية للمرأة بين القوانين والأعراف في الفكر الأسلامي. كلية الأمام الكاظم "ع" / فرع بغداد.
ا.م.د زينب عبد المهدي نعمة المرأة ودورها في تعزيز الهوية الوطنية.جامعة بغداد/ كلية العلوم الأسلامية.
ا.م.د صبا حسين موله الهوية الوطنية للمرأة العراقية ومفهومها وتحديات تفعليها وسبل تعزيزها في المجتمع. جامعة بغداد/ مركز دراسات المرأة.
ا.م.د سنان صلاح رشيد المرأة في أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ / جامعة بغداد/ مركز دراسات المرأة
ا.م.د مؤيد حامد الجميلي تحديات النساء العاملات في القطاع الصحي في ظل جائحة كورونا covid-19/ مركز أبحاث الطفولة.
م.م سجا عبد الرضا كاظم
ا.م.د خالد كاظم عودة المساهمة النسائية في حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة في العراق وفقاً لأحكام قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ ./جامعة العين العراقية/ عميد كلية القانون.
م.د أكرم حياوي طعمة/ وزارة الهجرة والمهجرين/ فرع ذي قار.
د.سرمد جاسم محمد/ رؤى نظرية لماهية المواطنة في ظل الممارسات القيمية دراسة سيوسيولوجية. جامعة تكريت/ كلية الآداب.
د. عادل لحميدي/ الجزائر - جامعة البويرة / علم الاجتماع

مركز دراسات المرأة
Woman's Studies Center

د.هيثم فيصل علي /جامعة تكريت/ كلية الآداب.
م.د.علي محمد محمود/ أهمية التعليم في تعزيز دور وقدرات المرأة في القيم الوطنية والأجتماعية / جامعة سامراء/كلية الآداب.
م.م أيمان عماد أحمد/وزارة التربية/ مديرية تربية محافظة صلاح الدين/ قسم تربية سامراء.
م.د ايمان جواد عبد الكاظم/تمكين المرأة وتعزيز القيادة السياسية ودورها في صنع القرار السياسي./ جامعة بغداد/ مركز الدراسات الأستراتيجية والدولية
م.م رغد حماد رجه/ جامعة النهرين/ مركز الدنا العدلي.
م.د لارا حسن عبد الله / دور المرأة في الدبلوماسية الوقائية/ جامعة بغداد/ مركز دراسات المرأة.
م.د سلمى عبد الرحيم عبد الحسن/ دور المرأة في تعزيز الهوية الوطنية وبناء القيم وتنميتها في المجتمع / جامعة سومر/ كلية القانون.
د.نبراس المعموري/ الدور الاجتماعي والثقافي للمرأة العراقية في تعزيز القيم الوطنية/ مستشار سياسي في مجلس النواب العراقي-رئيسة منتدى الاعلاميات العراقيات عضو مجلس ادارة الجمعية العراقية للعلوم السياسية
م. جولان حسين خليل المرأة والعمل الانساني : سلوك المساعدة في التبرع بالدم انموذجاً/ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / مركز البحوث النفسية
م.م بيداء عبد الله أبحيت/المعوقات الأجتماعية التي تواجه رائدات الأعمال والمهن الحرة. (دراسة ميدانية في مدينة بغداد)/جامعة بغداد/ مركز دراسات المرأة.
م.م زينب محمد خلف/دور المراكز البحثية في دعم القضايا الأجتماعية "مركز دراسات المرأة أنموذجاً"/جامعة بغداد/ مركز دراسات المرأة.
م.م زينب سلمان سبع دورة المرأة العراقية في النهضة الثقافية والأجتماعية عبر العصور./جامعة بغداد/ كلية الآداب.
م.م لمى كريم خضير/ التحديات وممارسات العنف التي تواجهها المرأة العراقية وموقف السياسات والتشريعات القانونية منها. جامعة النهرين/ مركز التعليم المستمر.
م.م زينب حسين شاكر / دور المرأة العراقية في المشاركة السياسية والقيادية./الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية.
م.م رغد عباس هاني حسين/دور الدستور العراقي في تعزيز مشاركة المرأة في المناصب القيادية./ الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية.
م.م بنين سعد صافي
م.م مريم بشير حسن/التحديات والفرص أمام المرأة العراقية في تولي المناصب القيادية: منظور علمي) جامعة اوروك / كلية التقنيات الطبية والصحية
ايه علي صبر/الأسس العلمية لتعزيز مشاركة المرأة في المناصب القيادية: دراسة أستكشافية في مجالات السياسة، الأقتصاد، والتنمية الأجتماعية.مديرية الحوار الفكري/ هيئة الحشد الشعبي.

قراءة البيان الختامي للمؤتمر

مركز دراسات المرأة
Woman's Studies Center

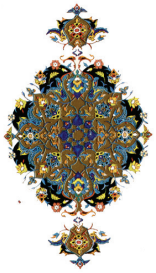

حرية المرأة وخيارات التنمية المستدامة

م.م. بنين سعد صافي
الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية

نحو ستراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والأجتماعية

المستخلص:
يتناول هذا البحث دور الدستور العراقي في تعزيز مشاركة المرأة في المناصب القيادية، مع التركيز على النصوص الدستورية التي تسعى لضمان المساواة بين الجنسين مثل المادة ١٤ (المساواة وعدم التمييز) والمادة ٤٩ (الكوتا النسائية). يُستعرض البحث التقدم المحرز في تمثيل المرأة داخل البرلمان وبعض المناصب الوزارية، مع تسليط الضوء على الفجوات المتبقية في المناصب التنفيذية والقضائية العليا ومواقع صنع القرار في القطاع الخاص. كما يناقش البحث التحديات الثقافية والاجتماعية والسياسية التي تعيق التطبيق الفعلي لهذه النصوص، ويقدم مقارنة مع تجارب دولية لتعزيز مشاركة المرأة. يخلص البحث إلى أن النصوص الدستورية تمثل أساسًا قويًا، لكنها بحاجة إلى قوانين مكملة، وإرادة سياسية فاعلة، وبرامج لتمكين المرأة على مختلف المستويات لتحقيق المساواة الفعلية والتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية : الدستور العراقي، المرأة، المناصب القيادية، المساواة الجندرية، الكوتا النسائية، الحقوق الدستورية، التحديات الثقافية، التجارب الدولية.

Abstract:
This study explores the role of the Iraqi constitution in promoting women's participation in leadership positions, focusing on constitutional provisions like Article 14 (equality and non-discrimination) and Article 49 (women's quota). It highlights progress in women's representation in parliament and ministerial roles, while addressing gaps in executive and judicial positions and decision-making roles in the private sector. The study examines cultural, social, and political barriers to implementing these provisions and compares Iraq's experience with international best practices. The research concludes that constitutional texts provide a strong foundation but require complementary laws, active political will, and empowerment programs to achieve genuine equality and sustainable development.

Keywords:Iraqi Constitution, women, leadership roles, gender equality, women's quota, constitutional rights, cultural challenges, international experiences.

المقدمة:
يعتبر الدستور العراقي أحد الركائز الأساسية في تعزيز مبدأ المساواة بين الجنسين وضمان حقوق المرأة، بما في ذلك حقها في المشاركة في المناصب القيادية. ومع ذلك، تواجه المرأة العراقية العديد من التحديات التي تحول دون تحقيق مشاركة فاعلة في مواقع صنع القرار. يتناول هذا البحث تحليل دور الدستور العراقي في دعم مشاركة المرأة في المناصب القيادية، والعوائق التي تحول دون ترجمة النصوص الدستورية إلى واقع عملي.

أهمية البحث:
تنبع أهمية هذا البحث من تركيزه على موضوع محوري يتمثل في تعزيز مشاركة المرأة في المناصب القيادية من خلال الإطار الدستوري، وهو أمر أساسي لتحقيق المساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية. يُظهر البحث دور النصوص

الدستورية في دعم المرأة في مواجهة العوائق الاجتماعية والثقافية والسياسية، ويسلط الضوء على مدى فعالية هذه النصوص في الواقع العملي. كما يسهم البحث في تقديم مقترحات لتحسين التطبيق العملي للنصوص الدستورية وتعزيز مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار، مما يدعم التنمية المستدامة ويحقق تمثيلاً أكثر توازناً في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث حول التساؤل الرئيسي: "إلى أي مدى أسهم الدستور العراقي في تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في المناصب القيادية؟" وتنبثق منها عدة تساؤلات فرعية:

١. ما هي النصوص الدستورية الداعمة لحقوق المرأة في العراق؟

٢. ما هي التحديات التي تعيق التطبيق الفعلي لهذه النصوص؟

٣. كيف يمكن مقارنة التجربة العراقية مع تجارب دولية مشابهة لتحقيق تمثيل أوسع للمرأة؟

الإشكالية تسعى إلى استكشاف الفجوة بين النصوص القانونية والواقع العملي، وتحليل أسباب هذه الفجوة، مع تقديم توصيات لمعالجتها.

المناهج المتبعة في البحث:

١. **المنهج الوصفي التحليلي**: لتحليل النصوص الدستورية المتعلقة بحقوق المرأة ومشاركتها في المناصب القيادية، وبيان مدى تطبيقها في الواقع.

٢. **المنهج المقارن**: لمقارنة التجربة العراقية مع تجارب دول أخرى في تعزيز مشاركة المرأة، واستلهام الدروس المستفادة من هذه التجارب.

٣. **المنهج القانوني**: لدراسة وتحليل النصوص الدستورية والقوانين ذات الصلة من أجل تقييم مدى فعاليتها في تحقيق المساواة الجندرية.

أهداف البحث:

١. تحليل النصوص الدستورية المتعلقة بمشاركة المرأة في القيادة.

٢. تقييم مدى تطبيق هذه النصوص على أرض الواقع.

٣. دراسة العوائق التي تواجه النساء في المناصب القيادية في العراق.

المحور الأول: الإطار الدستوري لمشاركة المرأة في المناصب القيادية

المشاركة المرأة في المناصب القيادية تشكل أساسًا قانونيًا لتعزيز المساواة بين الجنسين وضمان تمثيل النساء في مواقع صنع القرار. في العراق، يُعتبر دستور عام ٢٠٠٥ مرجعًا رئيسيًا في هذا السياق، حيث تتضمن مواده نصوصًا تضمن المساواة وعدم التمييز. على سبيل المثال، تنص المادة ١٤ على أن "العراقيين متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية".

بالإضافة إلى ذلك، خصصت المادة ٤٩ من الدستور نسبة لا تقل عن ٢٥٪ من مقاعد مجلس النواب للنساء، وهو ما يُعرف بنظام الكوتا النسائية، الذي يهدف إلى تعزيز تمثيل المرأة في البرلمان. هذه النصوص تسعى إلى مواجهة التحديات الثقافية والاجتماعية التي تعيق مشاركة المرأة وتعطي لها دورًا فاعلًا في المجالات السياسية والاقتصادية، رغم هذه الجهود الدستورية، لا تزال هناك فجوات في التطبيق الفعلي، مثل ضعف تمثيل النساء في المناصب التنفيذية والقضائية العليا. الإطار الدستوري يُعد أداةً قوية إذا ما أُرفق بقوانين وإجراءات تنفيذية تُعالج التحديات العملية وتُعزز من دور المرأة في مختلف المجالات

اولاً: المواد الدستورية الداعمة لحقوق المرأة

١. المادة ١٤: المساواة أمام القانون

(العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي) (١) ، تضمن هذه المادة المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة، وتمنع التمييز الجندري في شغل المناصب القيادية.

٢. المادة ٢٠: الحق في المشاركة السياسية

"للمواطنين رجالًا ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح (٢) ، تعزز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، بما في ذلك حقها في الترشح للمناصب القيادية.

٣. المادة ٤٩/رابعًا: الكوتا النسائية

"يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب." (٣) ، يُعتبر نظام الكوتا النسائية خطوة مهمة لضمان تمثيل المرأة في البرلمان، مما يمهد الطريق لتقلدها مناصب قيادية.

٤. المادة ١٦: تكافؤ الفرص

"تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين، وتكفل الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك." (٤)، تعزز هذه المادة حق المرأة في المنافسة العادلة على المناصب القيادية دون تمييز.

٥. المادة ٤٤: الالتزام بالمعاهدات الدولية

"للعراقي الحق في التمتع بحقوقه الواردة في المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي انضم إليها العراق." (٥) تتيح هذه المادة للمرأة العراقية المطالبة بحقوقها بناءً على اتفاقيات دولية مثل "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" (CEDAW).

٦. المادة ٩٣/ثالثًا: صلاحيات المحكمة الاتحادية

تختص المحكمة الاتحادية العليا بالرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة." (٦)، يمكن للمحكمة الاتحادية تفسير النصوص الدستورية بما يضمن حماية حقوق المرأة.

ثانياً: أهمية الكوتا النسائية

الكوتا النسائية، التي أقرها الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، تُعتبر أحد أهم الآليات القانونية لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وهي تهدف إلى ضمان تمثيل عادل للنساء في البرلمان ومواقع صنع القرار. فيما يلي تحليل لأهميتها :

١. تعزيز تمثيل المرأة في البرلمان

وفقًا للمادة ٤٩/رابعًا من الدستور العراقي، يُلزم قانون الانتخابات بتحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن ٢٥٪ من أعضاء مجلس النواب (٧) ، هذه النسبة تهدف إلى تخطي العوائق الاجتماعية والثقافية التي تواجه النساء في الوصول إلى المواقع القيادية.

٢. تمكين النساء من لعب أدوار قيادية

تسهم الكوتا النسائية في إعطاء النساء فرصة لإثبات قدراتهن القيادية على المستوى السياسي، مما يمهد الطريق لتمثيلهن في مناصب تنفيذية وقضائية. كما أشار د. منى عبد الله في كتابها "المرأة والمشاركة السياسية في العراق"، فإن الكوتا النسائية ليست فقط أداة قانونية بل وسيلة لبناء قدرات النساء وتغيير التصورات المجتمعية حول أدوارهن (٨)

٣. مواجهة التمييز الجندري

تُعد الكوتا النسائية وسيلة فاعلة للتغلب على التمييز الجندري في الحياة السياسية، كما ذكرت د. سهى حميد عبد

في دراستها "الكوتا النسائية وتأثيرها في تمكين المرأة العراقية". الكوتا تساعد في توفير بيئة داعمة للمرأة داخل البرلمان، وتعمل كأداة لزيادة عدد النساء في مواقع صنع القرار (٩).

٤. تعزيز المساواة الاجتماعية والسياسية

الكوتا ليست فقط وسيلة لتعزيز تمثيل المرأة في البرلمان، بل هي أداة لتحقيق المساواة الاجتماعية والسياسية. في هذا السياق، يشير د. علي هاشم الشمري في كتابه "حقوق المرأة في الدستور العراقي" إلى أن الكوتا النسائية تسهم في تغيير الديناميكيات السياسية، مما يدعم بناء مجتمع أكثر عدالة (١٠)

٥. تحسين التشريعات المتعلقة بالمرأة

وجود النساء في البرلمان بفضل الكوتا النسائية يعزز من فرص تحسين القوانين والسياسات المتعلقة بحقوق المرأة والمساواة. تقرير "تمكين المرأة العراقية: الإنجازات والتحديات" الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) يؤكد على أهمية الكوتا في تمكين النساء من الدفاع عن قضاياهن بفعالية (١١) .

تلعب الكوتا النسائية دورًا محوريًا في تحسين مشاركة المرأة في الحياة السياسية في العراق، حيث توفر لها الأدوات القانونية التي تمكنها من تجاوز العقبات المجتمعية والسياسية. ومع ذلك، لا يزال هناك حاجة إلى جهود مستمرة لتطوير هذه الآلية وتعزيز فاعليتها في تحقيق المساواة الجندرية.

ثالثًا: الدستور كأداة لتحقيق المساواة

١. كيف يمكن للنصوص الدستورية أن تسهم في إزالة التمييز الجندري؟

يُعد الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ أحد الأدوات الأساسية لإزالة التمييز الجندري في البلاد من خلال نصوصه التي تضمن المساواة بين الجنسين. على سبيل المثال، المادة ١٤ من الدستور تنص على أن "العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي". هذا النص يشكل الأساس القانوني لإلغاء أي تمييز ضد النساء، بما في ذلك في المجالين السياسي والاقتصادي.

كما أن المادة ٣٠ تشدد على توفير مستوى معيشي لائق يضمن حقوق المرأة في العمل والتعليم، مما يعزز دورها في المناصب القيادية في مختلف المجالات (١٢) .

إن هذه النصوص، من خلال ضمانات المساواة أمام القانون، تمنع أي شكل من أشكال التمييز ضد المرأة، سواء في الحقوق المدنية أو الاجتماعية أو السياسية، مما يعزز إمكانية مشاركتها بشكل فاعل في الحياة العامة وفي المناصب القيادية.

٢. دور المحكمة الاتحادية في ضمان احترام الحقوق الدستورية للمرأة

تعتبر المحكمة الاتحادية العليا في العراق أحد الأجهزة الأساسية لضمان تطبيق الحقوق الدستورية للمرأة. فهي تتمتع بسلطة الرقابة على دستورية القوانين التي يمكن أن تضر بحقوق المرأة، بما في ذلك قوانين العمل والأسرة. دور المحكمة الاتحادية يتمثل في التأكد من عدم تعارض التشريعات مع الدستور، وفي حال وجود أي تشريع يتعارض مع المساواة بين الجنسين أو يعطل حقوق المرأة، يمكن الطعن فيه أمام المحكمة.

المحكمة قد تقوم أيضًا بتفسير النصوص الدستورية بما يضمن تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين في حالات النزاع، مما يعزز دور المرأة في جميع المجالات. كذلك، فإن دورها في تطبيق الرقابة القضائية السابقة واللاحقة على القوانين يساعد في منع تطبيق التشريعات التي يمكن أن تكون تمييزية ضد المرأة .

المحور الثاني: التحديات التي تواجه تطبيق النصوص الدستورية

اولاً: العوائق القانونية والتشريعية

١. غياب قوانين مكملة لتفعيل النصوص الدستورية المتعلقة بحقوق المرأة

على الرغم من أن الدستور العراقي ينص على المساواة بين الجنسين ويعزز حقوق المرأة، إلا أن هناك غيابًا للقوانين المكملة التي تسهم في تفعيل هذه النصوص بشكل عملي. فعلى سبيل المثال، لا توجد قوانين كافية تدعم حقوق المرأة في العمل أو تحارب التمييز في المجالات المختلفة مثل التعليم والصحة والقيادة. هذا النقص التشريعي يؤدي إلى ضعف في تنفيذ المبادئ الدستورية المتعلقة بحقوق المرأة. كما ذكر د. علي هاشم الشمري في كتابه "حقوق المرأة في الدستور العراقي"(١٣) ، أن غياب التشريعات المكملة يعد من العوائق الكبرى أمام تحقيق المساواة.

٢. عدم وجود عقوبات صارمة على التمييز الجندري في التعيينات والترقيات

بالرغم من وجود نصوص دستورية تضمن المساواة في العمل والفرص، إلا أن هناك نقصًا في وجود عقوبات رادعة ضد التمييز الجندري، خصوصًا في مجالات التعيينات والترقيات. وهذا يساهم في استمرار التمييز ضد النساء في العديد من المؤسسات الحكومية والخاصة. كما أشار تقرير "المرأة في العمل في العراق: التحديات والحلول" (١٤) ، إلى أن غياب العقوبات القانونية يعزز من استمرار التمييز الوظيفي ضد النساء.

ثانياً : العوائق الثقافية والاجتماعية

. قتأثير العادات والتقاليد في تقليص فرص النساء للقيادة

العادات والتقاليد السائدة في المجتمع العراقي تمثل عائقًا كبيرًا أمام مشاركة النساء في المناصب القيادية. في العديد من المناطق، يُنظر إلى المرأة باعتبارها دورًا تقليديًا محصورًا في رعاية الأسرة. وهذا يؤثر على فرص النساء في الوصول إلى المناصب العليا سواء في القطاع الحكومي أو الخاص. كما بينت دراسة "دور العادات والتقاليد في تقييد حقوق المرأة في العراق" (١٥) ، أن هذه التقاليد تساهم في تقليص فرص النساء في قيادة المؤسسات.

– الصور النمطية التي تحصر أدوار المرأة في مجالات معينة

تُسهم الصور النمطية السائدة في المجتمع العراقي في حصر النساء في أدوار معينة، مثل التعليم والرعاية الصحية، مما يعوق مشاركتهن في مجالات أخرى مثل السياسة والاقتصاد. هذه الصور النمطية تُعزز من مفهوم أن القيادة والمناصب العليا هي أدوار "رجالية"، مما يجعل من الصعب على النساء أن يكسرن هذه الحواجز. كما ذكر تقرير "التحديات الثقافية والاجتماعية أمام المرأة في العراق" (١٦) أن هذه الصور تقيّد حرية اختيار النساء للمهن التي يرغبن بها.

ثالثاً : العوائق السياسية والمؤسسية

–ضعف دعم الأحزاب السياسية لتمكين النساء في القيادة

تعد الأحزاب السياسية من العوامل الأساسية التي تؤثر على تمكين النساء في المناصب القيادية. في العراق، لا يزال هناك ضعف في دعم الأحزاب للنساء وتمكينهن من الوصول إلى المناصب السياسية، سواء في البرلمان أو في الحكومة. تُعزى هذه المشكلة إلى أن العديد من الأحزاب السياسية تتبع سياسات تقليدية تتجاهل ضرورة تمكين النساء في القيادة. وقد أشارت دراسة "المرأة في السياسة العراقية: التحديات والفرص" (١٧) ، إلى أن الدعم السياسي المحدود للنساء يعد من أكبر العوائق التي تواجههن في مجال القيادة.

. تحديات البيئة السياسية غير المستقرة وتأثيرها على مشاركة المرأة

تؤثر البيئة السياسية غير المستقرة في العراق على مشاركة النساء في الحياة السياسية بشكل كبير. النزاعات المستمرة والظروف الأمنية الصعبة تجعل من الصعب على النساء الوصول إلى المناصب القيادية والمشاركة في القرارات السياسية. كما أشار تقرير "التحديات السياسية وتأثيرها على مشاركة المرأة في العراق" (١٨) إلى أن البيئة السياسية في العراق تساهم في خلق ظروف معقدة تقف عائقًا أمام مشاركة النساء في القيادة.

المحور الثالث: تقييم تأثير النصوص الدستورية على تمثيل المرأة

اولاً: التقدم المحرز

. زيادة تمثيل النساء في البرلمان نتيجة الكوتا النسائية

منذ إدخال الكوتا النسائية في العراق عام ٢٠٠٥، شهدت النساء زيادة ملحوظة في تمثيلهن داخل البرلمان. تنص المادة ٤٩ من الدستور العراقي على تخصيص نسبة لا تقل عن ٢٥٪ من مقاعد مجلس النواب للنساء. هذه السياسة ساعدت في تحقيق زيادة ملموسة في عدد النساء في البرلمان، ما منحهن فرصة للتأثير في التشريعات والسياسات العامة. وقد أشار تقرير "المرأة في العراق: التحديات والفرص" (١٩)، إلى أن هذه الزيادة قد مكنت النساء من المشاركة الفعالة في صياغة القوانين المتعلقة بالحقوق الاجتماعية والسياسية.

. تعيين النساء في بعض المناصب الوزارية والإدارية

أيضًا، ساهم الدستور في تعزيز مشاركة المرأة في المناصب الوزارية والإدارية العليا. حيث تم تعيين نساء في مناصب وزارية بعد عام ٢٠٠٥، مثل وزيرة المرأة ووزيرات في مجالات أخرى مثل الصحة والتعليم. رغم أن هذا التقدم ما زال محدودًا، إلا أن هذه التعيينات أظهرت أن النصوص الدستورية يمكن أن تكون أداة فعالة في تعزيز دور النساء في القيادة السياسية. كما ذكر تقرير "المرأة والسياسة في العراق: من الكوتا إلى القيادة" (٢٠) ، أن تعيين النساء في مناصب وزارية يمثل خطوة مهمة نحو تحقيق المساواة في الفرص.

ثانياً: الفجوات المتبقية

.محدودية تمثيل المرأة في المناصب التنفيذية والقضائية العليا

رغم وجود تمثيل نسائي ملحوظ في البرلمان، فإن تمثيل النساء في المناصب التنفيذية والقضائية العليا ما زال محدودًا للغاية. يلاحظ أن النساء في العراق لا يشغلن مناصب رفيعة في الحكومة مثل رئاسة الوزراء أو المناصب القضائية العليا. هذا يعكس استمرار التحديات التي تواجهها المرأة في الوصول إلى المناصب العليا في السلطة التنفيذية والقضائية. كما أشار تقرير "المرأة والسلطة القضائية في العراق" (٢١)، إلى أن هذا النقص يمثل فجوة كبيرة في تنفيذ مبادئ المساواة الدستورية.

. نقص تمكين المرأة في مواقع صنع القرار ضمن القطاع الخاص

بالرغم من التقدم المحرز في المجال السياسي، لا تزال المرأة تواجه صعوبات كبيرة في الوصول إلى مواقع صنع القرار في القطاع الخاص. في العديد من الشركات والمؤسسات الخاصة، يظل تمثيل النساء في المناصب القيادية منخفضًا. يشير تقرير "التمكين الاقتصادي للمرأة في العراق" (٢٢)، أن غياب قوانين تشجع على تمكين النساء في القطاع الخاص يُعد من العوامل التي تعوق تحقيق المساواة الكاملة.

ثالثاً: تجارب مقارنة

.مقارنة تطبيق الكوتا النسائية في العراق مع دول أخرى

مقارنة بتطبيق الكوتا النسائية في دول مثل الجزائر أو الهند، نجد أن العراق قد شهد تطورًا ملحوظًا في تمثيل النساء في البرلمان، لكن التطبيق لا يزال يواجه تحديات فريدة، مثل العوائق الثقافية والاجتماعية. ففي الهند، على سبيل المثال، تُعد الكوتا النسائية أداة فعالة في زيادة تمثيل النساء في المؤسسات السياسية، حيث تشكل النساء ما يقارب ٣٠٪ من البرلمان، بينما في العراق لا تزال النسبة أقل بكثير. ووفقًا لتقرير "الكوتا النسائية: تجارب مقارنة في الدول النامية"(٢٣) ، فإن التجارب المقارنة أظهرت أن العراق يحتاج إلى تحسين الآليات الداعمة لتنفيذ الكوتا بشكل أكثر فاعلية.

.دروس مستفادة من التجارب الإقليمية والدولية لتعزيز مشاركة المرأة

من التجارب الإقليمية والدولية، يمكن استخلاص دروس هامة لتعزيز مشاركة المرأة في المناصب القيادية في العراق. تجربة الدول الاسكندنافية في المساواة بين الجنسين تقدم نموذجًا مهمًا حيث تعمل هذه الدول على تطبيق سياسات مدعومة بالقوانين التي تدعم تمكين المرأة في كافة المجالات، من ضمنها السياسة والاقتصاد. كما أشار تقرير "دور المرأة في التنمية السياسية: دروس من النماذج الدولية" (٢٤) ، إلى أهمية التركيز على التعليم والسياسات التمكينية لضمان مشاركة المرأة في القيادة.

الخاتمة:

يمكن القول إن دور الدستور العراقي في تعزيز مشاركة المرأة في المناصب القيادية يُعد عنصرًا محوريًا لتحقيق المساواة الجندرية في العراق. ورغم الإنجازات التي تحققت مثل تخصيص الكوتا النسائية بنسبة ٢٥٪ من مقاعد البرلمان، إلا أن الطريق نحو تمكين المرأة بشكل كامل لا يزال طويلًا. النصوص الدستورية توفر إطارًا قانونيًا قويًا، لكنها تواجه تحديات عملية متعددة، منها غياب القوانين المكملة، وضعف الإرادة السياسية، واستمرار الصور النمطية التي تقيد أدوار النساء.

إن تعزيز مشاركة المرأة في المناصب القيادية يتطلب جهدًا تكامليًا يشمل جميع المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني. يتعين على الدولة تطوير سياسات تنفيذية، مثل فرض عقوبات صارمة على التمييز الجندري وتقديم برامج دعم وتأهيل للنساء في المجال السياسي والقيادي. في الوقت نفسه، ينبغي للمجتمع أن يعمل على تغيير الثقافة السائدة التي تقلل من دور المرأة، من خلال حملات التوعية، والإعلام، والنظام التعليمي.

من المهم أن يستفيد العراق من التجارب الإقليمية والدولية الناجحة في هذا المجال، حيث أظهرت تجارب مثل الدول الاسكندنافية أهمية وجود آليات شاملة لتحقيق المساواة الجندرية، بما في ذلك دعم المرأة اقتصاديًا وسياسيًا. إن تعزيز مشاركة المرأة في المناصب القيادية ليس مجرد مطلب حقوقي، بل هو أساس لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، ما يجعل من الضروري أن تصبح النصوص الدستورية قوة دافعة لتغيير حقيقي على أرض الواقع.

التوصيات:

١. تشريع قوانين مكملة: إصدار قوانين واضحة تحظر التمييز الجندري وتعزز وصول المرأة إلى المناصب العليا.
٢. تعزيز الوعي المجتمعي: إطلاق حملات توعوية لتغيير الصور النمطية حول دور المرأة في القيادة.
٣. تمكين المرأة سياسيًا: تشجيع الأحزاب السياسية على دعم النساء وتوفير فرص متساوية لهن في الترشح والقيادة.
٤. المراقبة والتقييم: إنشاء آليات لمتابعة تنفيذ النصوص الدستورية المتعلقة بحقوق المرأة.
٥. تعزيز التعاون الدولي: الاستفادة من التجارب العالمية لدعم القيادة النسائية في العراق.

الهوامش:

(١)الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، جمهورية العراق، منشور عن طريق مجلس النواب العراقي.
(٢)الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، جمهورية العراق، الطبعة الأولى، بغداد: مجلس النواب العراقي، ٢٠٠٥، ص. ٩.
(٣)الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، جمهورية العراق، الطبعة الأولى، بغداد: مجلس النواب العراقي، ٢٠٠٥، ص. ١٤.
(٤)الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، جمهورية العراق، منشور رسمي عن طريق دار الحكمة للنشر، ٢٠٠٥، ص. ٨.
(٥)الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، جمهورية العراق، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، ٢٠٠٥، ص. ٢٣.
(٦)الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، جمهورية العراق، الطبعة الأولى، بغداد: مطابع النهرين، ٢٠٠٥، ص٣٦.
(٧)الدستور العراقي، مجلس النواب العراقي، ٢٠٠٥، ص. ١٤
(٨)عبد الله، منى. المرأة والمشاركة السياسية في العراق. دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠١٠،ص. ٥٠.
(٩)حميد عبد، سهى. الكوتا النسائية وتأثيرها في تمكين المرأة العراقية. المجلة العراقية للعلوم السياسية، ٢٠١٥، ص. ٩٠.
(١٠)الشمري، علي هاشم. حقوق المرأة في الدستور العراقي. دار الرافدين للنشر، بغداد، ٢٠١٦، ص. ١٣٥.
(١١)برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). تمكين المرأة العراقية: الإنجازات والتحديات. ٢٠١٩، ص. ٣٠.
(١٢)إطلالة عامة حول الحماية الدستورية لمبدأي المساواة وتكافؤ الفرص. منشورات قانونية
(١٣)الشمري، علي هاشم. حقوق المرأة في الدستور العراقي. دار الرافدين للنشر، بغداد، ٢٠١٦، ص. ١٤٥.
(١٤)المرأة في العمل في العراق: التحديات والحلول. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٢٠، ص. ٦٠.
(١٥)مصطفى، نورة. دور العادات والتقاليد في تقييد حقوق المرأة في العراق. دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠١٨، ص. ٢٣.
(١٦)التحديات الثقافية والاجتماعية أمام المرأة في العراق. المعهد العراقي للدراسات الاجتماعية، ٢٠١٩، ص. ٤٩.
(١٧)جاسم، فاطمة. المرأة في السياسة العراقية: التحديات والفرص. دار الكتب العلمية، ٢٠٢١، ص. ٧٨.
(١٨)التحديات السياسية وتأثيرها على مشاركة المرأة في العراق. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٨، ص. ٧٢.
(١٩)حسين، سلوى. المرأة في العراق: التحديات والفرص. دار الرافدين للنشر، بغداد، ٢٠١٨، ص. ٣٤.
(٢٠)الجبوري، فاطمة. المرأة والسياسة في العراق: من الكوتا إلى القيادة. دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٢١، ص. ٨٢.
(٢١)المعهد العراقي للدراسات القانونية. المرأة والسلطة القضائية في العراق. بغداد، ٢٠١٩، ص. ٥٧.
(٢٢)برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. التمكين الاقتصادي للمرأة في العراق. ٢٠٢٠، ص. ٦٤.
(٢٣)المعهد العربي لدراسات المرأة. الكوتا النسائية: تجارب مقارنة في الدول النامية. ٢٠١٧، ص. ٤١.
(٢٤)المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. دور المرأة في التنمية السياسية: دروس من النماذج الدولية. ٢٠٢٠، ص. ١٠٣.

المصادر :

. الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، جمهورية العراق، الطبعة الأولى، بغداد: مجلس النواب العراقي، ٢٠٠٥.
. عبد الله، منى. المرأة والمشاركة السياسية في العراق. دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠١٠،ص. ٥٠.
. حميد عبد، سهى. الكوتا النسائية وتأثيرها في تمكين المرأة العراقية. المجلة العراقية للعلوم السياسية، ٢٠١٥، ص. ٩٠.
. الشمري، علي هاشم. حقوق المرأة في الدستور العراقي. دار الرافدين للنشر، بغداد، ٢٠١٦، ص. ١٣٥.
. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). تمكين المرأة العراقية: الإنجازات والتحديات. ٢٠١٩، ص. ٣٠.
. إطلالة عامة حول الحماية الدستورية لمبدأي المساواة وتكافؤ الفرص. منشورات قانونية
. الشمري، علي هاشم. حقوق المرأة في الدستور العراقي. دار الرافدين للنشر، بغداد، ٢٠١٦، ص. ١٤٥.
. المرأة في العمل في العراق: التحديات والحلول. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٢٠، ص. ٦٠.
. مصطفى، نورة. دور العادات والتقاليد في تقييد حقوق المرأة في العراق. دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠١٨، ص. ٢٣
. التحديات الثقافية والاجتماعية أمام المرأة في العراق. المعهد العراقي للدراسات الاجتماعية، ٢٠١٩، ص. ٤٩.
. جاسم، فاطمة. المرأة في السياسة العراقية: التحديات والفرص. دار الكتب العلمية، ٢٠٢١، ص. ٧٨.
. التحديات السياسية وتأثيرها على مشاركة المرأة في العراق. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٨، ص. ٧٢
. حسين، سلوى. المرأة في العراق: التحديات والفرص. دار الرافدين للنشر، بغداد، ٢٠١٨، ص. ٣٤.
. الجبوري، فاطمة. المرأة والسياسة في العراق: من الكوتا إلى القيادة. دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٢١، ص. ٨٢.
. المعهد العراقي للدراسات القانونية. المرأة والسلطة القضائية في العراق. بغداد، ٢٠١٩، ص. ٥٧.
. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. التمكين الاقتصادي للمرأة في العراق. ٢٠٢٠، ص. ٦٤.
. المعهد العربي لدراسات المرأة. الكوتا النسائية: تجارب مقارنة في الدول النامية. ٢٠١٧، ص. ٤١.
. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. دور المرأة في التنمية السياسية: دروس من النماذج الدولية. ٢٠٢٠، ص.

Website address

White Dome Magazine

Republic of Iraq

Baghdad / Bab Al-Muadham

Opposite the Ministry of Health

Department of Research and Studies

Communications

managing editor

07739183761

P.O. Box: 33001

International standard number

ISSN3005_5830

Deposit number

In the House of Books and Documents (1127)

For the year 2023

e-mail

Email

off reserch@sed.gov.iq

hus65in@gmail.com

General supervision the professor
Alaa Abdul Hussein Al-Qassam
Director General of the
Research and Studies Department editor
a . Dr . Sami Hammoud Haj Jassim
managing editor
Hussein Ali Muhammad Hassan Al-Hassani
Editorial staff
Mr. Dr. Ali Attia Sharqi Al-Kaabi
Mr. Dr. Ali Abdul Kanno
Mother. Dr . Muslim Hussein Attia
Mother. Dr . Amer Dahi Salman
a. M . Dr. Arkan Rahim Jabr
a. M . Dr . Ahmed Abdel Khudair
a. M . Dr . Aqeel Abbas Al-Raikan
M . Dr . Aqeel Rahim Al-Saadi
M. Dr.. Nawzad Safarbakhsh
M. Dr . Tariq Odeh Mary
Editorial staff from outside Iraq
a . Dr . Maha, good for you Nasser
Lebanese University / Lebanon
a . Dr . Muhammad Khaqani
Isfahan University / Iran
a . Dr . Khawla Khamri
Mohamed Al Sharif University / Algeria
a . Dr . Nour al-Din Abu Lihia
Batna University / Faculty of Islamic Sciences / Algeria
Proofreading
a . M . Dr. Ali Abdel Wahab Abbas
Translation
Ali Kazem Chehayeb